



ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: <https://lark.uowasit.edu.iq>



\*Corresponding author:

**Ahmed Howaidi Jawad**

University: Wasit University

College: College of Basic

Education

Email: ahwedi@uowasit.edu.iq

**Keywords:**

Areasgrammatical  
significance, Clues combine,  
predicate sentence, Arabic,  
linguistic connotation

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received 10 May 2022

Accepted 31 May 2022

Available online 1 July 2022

## The Effect of the Contextual Orientation on Linguistic Significance in the Book of Masculine and Feminine by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad al-Farra (d. 207 AH)

A B S T R U C T

This research talks about the nature of the impact of grammatical treatments that Abu Ziyad al-Farra used to confirm the linguistic connotation he wanted in his masculine and feminine book. Because grammar is the study of the nature of structures and functions of words and vocabulary in the general context. So, it is necessary to rely on it to clarify linguistic meanings and general semantic meanings. It is clear and a great focus from Al-Farra's on grammatical directives and the functions of words to demonstrate the linguistic destination that he wants, supports, and refers to, and this is what I want to say and remind him of in this research when one of the prominent Kufic grammarians is advanced.

© 2022 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/>

أثر التوجيه النحوي في الدلالة اللغوية في كتاب المذكر والمؤنث لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)

أ.م.د. أحمد هويدى جواد / جامعة واسط/كلية التربية الأساسية /قسم اللغة العربية

الخلاصة:

يتحدث هذا البحث عن طبيعة أثر المعالجات النحوية التي استعان بها أبو زياد الفراء في تأكيد الدلالة اللغوية التي يريد بها في كتابه المذكر والمؤنث ذلك لأن النحو هو دراسة طبيعة التراكيب ووظائف الألفاظ والمفردات في السياق العام فلا بد من الركون إليه لاستجلاء المعاني اللغوية والمعاني الدلالية العامة ، فثمة أثر واضح وتعكز كبير من لدن الفراء على التوجيهات النحوية ووظائف الألفاظ للتدليل على الوجهة اللغوية التي يريد بها ويدعمها ويشير إليها ، وهذا ما أريد قوله والتذكير عليه في هذا البحث عند علم من أعلام النحو الكوفي المتقدمين.

والله من وراء القصد .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين .

وبعد :

يعد الدرس اللغوي القديم ميدان النقاء كثير من العلوم القريبة والبعيدة فيندخل مع الدراسات النحوية مثلا علم المنطق وعلوم القرآن وعلم الصرف وعلم الدلالة وعلم الصوت وعلم العروض وغيرها ، فعن لي أن أستجلي بعض هذا التعالق والتداخل في واحد من مؤلفات

العلماء الأقدمين ، فوقع اختياري على كتاب المذكر والمؤنث لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فهو من الكتب اللغوية التي تعنى بذكر الألفاظ التي تدل على المذكر والمؤنث وهي مسألة لغوية محضة قد جمعها الفراء من أفواه العرب والأعراب مع شواهدا ، فيناقش ويرجح ويدحض مبينا المطلب الأساسي من تأليفه الكتاب ، وهذا الكتاب كغيره من الكتب التي حفلت بها تلك المدة التي عاشها الفراء والكسائي ، إذ كانت مهمتهم الأولى جمع اللغة من البراري ومن أفواه الفصحاء وجمعها في كراريس وكتب متخصصة من أجل الإفادة منها .

فيذكر الفراء اللفظة ويذكر أمثلة عليها شعرية أو نثرية وهكذا ، ولكنه حين يذكر بعض الألفاظ ويؤكد تأنيثها أو تذكرها يلجأ أحيانا إلى التوجيه النحوي والاستعانة به في توجيه ما يريد إثباته من الأوجه التي يريدها والتدليل عليها وتدعيم قوله بها ، وهذا مؤشر تنوع ثقافة الفراء في التحليل وإقامة الحجة ، وهذا شأن العلماء المتقدمين الذين كانوا لا يقتصرون على تخصص واحد وعلم واحد بل كانوا موسوعيين يجمعون علوما شتى وربما بعضها بعيد عن بعض .

وهذا البحث هو محاولة إيجاد هذه التوجيهات النحوية التي أعانت الفراء على إيجاد المعاني اللغوية التي يريدها ومحاولة استجلاء أثرها في تأكيد هذه المعاني اللغوية ، فهذه هي الفكرة الأساسية في البحث .

ومنهج في البحث يقوم على إحصاء المسائل النحوية التي وردت في كتاب المذكر والمؤنث كلها التي استعان بها الفراء في تحديد بعض الدلالات اللغوية ، أو التي يشتم منها رائحة ذلك ، ثم شرعت في تحليلها في محاولة للكشف عن هذا التعالق بين مستويات اللغة فضلاً عن أثر السياق العام ، فإذا كانت المادة قليلة فإنما هي قليلة في الأصل فهذه كل المادة التي جمعتها من إحصاء هذا الكتاب والحمد لله أولاً وأخيراً .

أثر التوجيه النحوي :

تتشرك العلوم اللغوية المختلفة في إبراز الدلالة العامة للمفردات والجمل ، وعلم النحو أكثر العلوم حضورا وفائدة في الوقوف على هذه الدلالات ، فقد قمت بإحصاء شامل للمسائل النحوية التي اعتقد أنها تركت أثرا واضحا في الدلالة اللغوية لدى الفراء ، ودونت المواضيع التي وجدتها ملائمة لفكرة البحث وهي على النحو الآتي :

دلالة تأنيث (فعل) :

ذكر الفراء أنك تقول : (( رجل كريم ، وامرأة كريمة ، فيمر القياس بهذا لا ينكسر حتى ينتهي الى (امرأة قتيل) و(كفت خضيب) و(عز رمي) طرحوا الهاء من هذا لأنه مصروف عن جهته وكان ينبغي أن يقول : (كفت خضيبية) و(امرأة مقتولة) فصرف إلى فعيل وطرح الهاء منه ليكون فرقا بين ما هو مفعول به وبين ما به الفعل )) ، (الفراء : 1975 ، 62) .

وقد ورد توجيه الفراء لهذا الوزن في تعليقه على البيت الآتي :

فليت أميرنا و غزلت عنا مخصبة أناملها كعاب'

إذ وردت لفظة (أميرنا) ونوعه هو تأنيث والأصل فيه أن يقول : فليت أميرتنا ، ولكنه ذكره لأنه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فيأتي بها مع التاء ويأتي من دونها ، والدليل على أنه أراد بها التأنيث قوله : فيما بعده من البيت مخصبة أناملها كعاب' ، إذ قال الفراء مؤيدا تأنيث (أميرنا) : ((كعاب' خبر لبيت ، ونصب مخصبة ، لأنه نعت نكرة تقدم )) ، (الفراء : 1975 ، 62) .

فليت حرف مشبه بالفعل وأميرنا اسمه وكعاب' خبره ، وكعاب صفة المؤنث ومخصبة من نعتها وصفتها ، ولكنها تعرب حالا لأنها تقدمت على صاحب الحال ، فيستفاد من ذلك أن الإعراب كان دليلاً على المعنى الصرفي بدلالته على تأنيث (أميرنا) ، ويمكن أن يكون الباعث على ذلك أيضا الضرورة الشعرية والوزن الشعري ، لأنه لو قال (أميرتنا) لانكسر الوزن . فذكرها لأن المعنى واضح لعلم المخاطب ، وعلم المخاطب مظهر من مظاهر العرف على فهم الجمل والكلام من غير لبس دون الحاجة الى التقدير . (ينظر : عيد : 1997 ، 189) .

تذكير المؤنث :

نقل الفراء قولهم إذا قال : (( ورأيت بعض العرب قد أفردت منه شيئاً ، لا يكاد يذكرون فعله ، ولفظه لفظ المذكر ومن ذلك قولهم : (أنتيك وحيّ فلانة شاهدة) وإنما يريد فلانة ، و(أنتيك وحيّ زيد شاهد) ولم أسمع: (وحيّ فلانة) إذا كانت حية )) ، (الفراء : 1975 ، 71) ، وهو إنما يريد بهذه العبارة أن يقول : أنتيك وزيد شاهد في حياته ، أي حينما كان حياً ، إذ إن الخبر يكون بعد وفاته فلم يسمع الفراء من العرب : وحيّ فلانة إذا كانت حية بل الخبر يكون عنها بعد وفاتها ، فهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، لأنه إنما يقصد ما هي وقت حياتها ، جملة (وحيّ فلانة شاهدة) اسمية حالية تأتي في مثل هذا المقام لتوكيد معنى الجملة الأساسية ، لا لبيان هيئة صاحب الحال ولا لتقبيد الفعل . (ينظر: الحمصي 2003 ، 517 )

وقد استعان الفراء بالإعراب لتأييد الوجهة اللغوية في حديثه عن البيت الشعري :

يا قرّ إن أباك حيّ خويلدٍ قد كنتُ خائفهُ على الإحماق

قال الفراء : ((يريد : إن أباك خويلداً ، فلما قال : حيّ ، أضاف فقال : حيّ خويلد ، ويريد خويلداً في حياته )) ، (الفراء : 1975 ، 71 ) ، إذ يدل قول الفراء هذا على أمرين :

الأول : إعراب خويلد ، فهو بدل من (أباك) أي أباك خويلداً ، ولكنه تحول إلى الإضافة لوجود لفظة (حيّ) التي أخذت إعرابه وأعطت معنى آخر للجملة ، لأن الإضافة من العناصر المكملة لجملة الإسناد . ( ينظر : نحلة : 1988 ، 114 ) .

الثاني : معنى لفظة (حيّ) وهي تعني أن خويلداً المخبر عنه حين كان حياً ، قد كنت خائفهُ أوان حياته وليس الآن .

ومن الشواهد على الاستعانة بالنحو على تأييد التأييد قوله عن البيت الشعري :

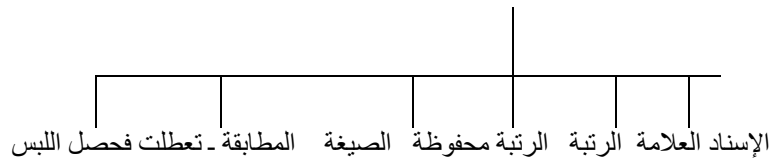
وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان في الألباب ما يفعل الخمرُ

قال : (( هكذا أنشدني بعضهم ، فاستفهمته فرجع إلى التأييد ، فقال : ما تفعل الخمر ويروي فعولين )) ، (الفراء : 1975 ، 83 ) ، وروى السيوطي أنّ عبدالله ابن أبي اسحاق الحضرمي اقترح على الفرزدق نصب (فعولان) فلم يقبل منه وقال : لو شئت أن أسبّح لسبّحت ونهض خارجاً . ( ينظر: السيوطي : 2007 ، 130 ) .

والملاحظ أنه استعان بقريضة المطابقة اللفظية بين الفعل (يفعل) وفاعله (الخمر) فوقع في نفسه إنها مؤنثة أي الخمر ، فأعاد البيت مراعيًا المطابقة بإسناد الفعل إلى فاعله المؤنث (تفعل) ، فالخمر فاعل بقريضة الإسناد المعنوية والقرائن اللفظية كالعلامة الإعرابية كالرتبة وكون الرتبة محفوظة ، وبناء الفعل للمعلوم وقريضة الصيغة وقريضة المطابقة التي جعلت الفراء مستفهماً عنها ، لأنها أحدثت خللاً في الإسناد الذي يؤدي إلى الشك في الوظيفة النحوية ويقول مستفهماً ، لأنه وقع خلل في المعنى الدلالي العام ، فأما أن يبحث عن مسند إليه جديد للفعل أو يتوصل إلى تعطيل قريضة المطابقة أو تغيير طبيعة المسند إليه ليتلاءم وطبيعة المسند ، كما نلاحظ في الشكل الآتي :

يفعل — الخمر — فاعل

مسند مسند إليه



فهذه ست قرائن توحى بالفاعل ، ولكن واحدة منها تعطلت فحص اللبس لدى الفراء فاستفهم من المنشد لينبّه إلى خلل في قريضة المطابقة الصرفية التي أفضت إلى خلل في الإسناد ، لأنّ الكلام فيه على مقتضى الظاهر ، (ينظر: السامرائي : 2009 ، 120) ، فلا بدّ من وقوع خلل ما ، لأنّ القرائن الستة حسمت أمر الإسناد وجعلت الخمر فاعلاً للفعل (يفعل) ، فاضطر المنشد أن يعيد رواية البيت من جديد

ليتماشى مع قرينة المطابقة اللفظية التي أكدت إسناد الفعل للفاعل الظاهر بعده ، بعد أن كان التركيب مختلا بسبب نقص المطابقة ، (ينظر : قدور : 2011 ، 288) .

تعلق شبه الجملة :

من الأمور التي يمكن أن تكون شاهداً على أثر النحو في الدلالة الصرفية قول الفراء : ((السلّم ) و (السلّم) أنثى وهي الصلح ، قال تعالى : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) ، (سورة الأنفال:61) ، وإن شئت جعلت الهاء للسلّم ، وإن شئت جعلتها لتأنيث الفعلة ، كما تقول للرجل يعق أباه : لا تقلح بعدها أبداً ، تريد هذه الفعلة)) ، (الفراء : 1975 ، 84) .

فقد ذكر الفراء أنّ السلّم مؤنثة ولم يشك في حكمه ، لأنه مبني على السماع من العرب الفصحاء وعلى ما قالته العرب الإصحاح ، فذكر الآية القرآنية شاهداً على ذلك مؤيداً لتأنيث السلّم ، ثم ذكر التردد في الإعراب بين عود الضمير المؤنث إلى السلّم أم إلى أنثى غيرها مستوحاة من السياق تقديرها : الفعلة ، أي : إن جنحوا للسلّم فاجنح للسلّم ، أو إن جنحوا للسلّم فاجنح للفعلة ، أي : فعلة السلّم التي أتوا بها واقترحوها عليكم ، ثم ذكر شاهداً مصنوعاً على ذلك ، وهذا وإن كان وارداً جداً في أقوال العرب ولكنه ليس مضطراً للجوء والتردد على السواء بين القولين مع وضوح المقصود إلا أنه ربّما وجد نوعاً من ذكورية السلّم لأنه فسّرهما بالصلح ، فصرح رأياً آخر يتم من خلاله تسوية الشك من هذه الذكورية ، هو عود الضمير على متوهم محذوف ، إذ الحذف من مظاهر التأويل في النحو العربي ، (ينظر : عيد : 1997 ، 163) .

تأنيث العدد :

قال الفراء : ((الألف ذكر من عدد المؤنث ومن غيره ، ولو كان أنثى لقليل : ثلاث آلاف فإذا سمعت القائل يقول : هذه ألف ، فإنه جائز يذهب به إلى الدراهم لا إلى الألف)) ، (الفراء : 1975 ، 85) .

فتذكير العدد ألف لا يختلف عليه ، ولكنه ألمح إلى أنه إذا حصل خلل في قرينة المطابقة ، اللفظية أو الإسناد من جهة التذكير والتأنيث فحصل اللبس في تأنيث العدد (ألف) ، فلا بدّ من تأويله والعود على المطابقة من جديد ، ففي قولهم : (هذه ألف) لا تجوز عنده إلا بتأويل الألف بالدراهم ، أي : (هذه دراهم ألف) والذي يظهر أنّ الخلل في المطابقة بين المسند والمسند إليه ، فلا بدّ من المطابقة في الإسناد الذي يضطره إلى التأويل والتماس المطابقة فيه ، ليصح الإسناد وتعود المطابقة .  
الصرف وعدمه :

ذكر الفراء في حديثه عن البيت الآتي :

فإن تكن الموسى جرت فوق بطنها فما خُتنت إلا ومصانُ قاعدُ

أن ((الموسى يُجرى ولا يُجرى ، من لم يجرها قال : هذه موسى صغيرة ومن أجزاها قال : هذه موسى صغيرة ، والجمع : الموسى)) ، (الفراء : 1975 ، 86) .

فنلاحظ أن الفراء نقل التردد بين صرف (الموسى) وبين عدم صرفها ، والواقع أنّ هذا التردد أصله الاختلاف في التذكير والتأنيث ، فهم مختلفون في تذكيرها وتأنيثها وهذا ناتج عن الاختلاف في وزنها .

فمن قال بالصرف يقول الموسى مذكر ووزنه مُفعل من أوسيت رأسه إذا حلقتة ومن قال بمنع الصرف يقول هي أنثى وميمها أصلية لأنّ وزنها فعلى كحلبى من الموس يعني الحلق ولا ويجوز تنوينه . (لسان العرب : 2011 ، مادة موس) .

أما تصغيرها ففيه أوجه :

فمنهم من جعلها مُفعل يكون قياس تصغيره على موسى .. ومنهم من جعلها فعلى مؤنثة غير مصروفة لا في نكرة ولا في معرفة فينبغي أن يكون تصغيرها موسى كحلبى .. ومنهم من يجعلها موسية عند من يؤنثها . (الزبيدي : 1987 ، مادة موس) .

فالملاحظ أن الفراء لم يتطرق إلى تذكيرها وتأنيثها فما ذكره من القولين كليهما للمؤنث من الصرف وعدمه ، فكلا القولين مؤنث ولا أدري علام استند في صرفها بعد وجود ألف التأنيث موسى مؤنث بألف مقصورة وهي تقوم مقام علتين توجبان منعها من الصرف .

ويُخَيَّل إليَّ أنه لو قال للتي قال بصرفها أن تصغيرها (مويس) مذكراً لكان أجدي ، لأنه اسم مذكر فيه سبب واحد والسبب الواحد لا يقوى على المنع من الصرف ، لذلك فهو يصرف ، فالصرف وعدم الصرف يقوم على تذكير (الموسى) وتأنيتها ، ولكنني وجدت في تاج العروس أن هذه الألف تكون للإلحاق فيصرف لذلك . (ينظر : الزبيدي : 1987 ، مادة موس) .

فقول الفراء بإجرائها وصرفها مع ذكره تصغيرها مؤنثة في الحالتين يدلّ على أنه أما أن يذهب الى تذكيرها أو غير ذلك ، فالصرف الذي هو من متعلقات الإعراب أخبرنا أنّ هناك خلافاً في تفرّيع هذه المسألة إذا قرناّه بالتصغير ومخرجاته لهذه اللفظة ، فلكي تكون مصروفة يجب أن تكون مذكراً أو ألفها للإلحاق .

ومثل ذلك ما أشار إليه الفراء في قوله عن (كُخَل) في قول الشاعر :

قوم إذا صرّحت كحلّ بيوتهم مأوى اليتيم ومأوى كلّ قُرضوب

قال : ((كُخَل) سنة شديدة ، أنثى تُجرى ولا تُجرى والوجه أن لا تُجرى )) ، (الفراء : 1975 ، 103) .

فيلاحظ أنه أجاز الصرف وعدمه في (كُخَل) ولكنه جعل الوجه أنها غير مصروفة مع أنّها

وردت هنا مصروفة مؤنثة ، فلو أردف قوله بما يؤيد عدم صرفها لكان أجدي ، ولكنه جاء بهذا البيت الذي يدحض فيه قوله بعدم صرفها .

ومثل ذلك ما أشار الفراء إليه في قوله عن (حَضَار) : في قول الشاعر :

أرى نار ليلي بالعقيق كأنها حَضَار إذا ما أعرضت وفُرُودُها

فهو (( نجم يقال له (حَضَار) يؤنث وهو مخفوض لا يجرى مثل : (قَطَام) )) ، (الفراء : 1975 ، 103) ، فحضار ممنوع من الصرف وملازم البناء على الكسرة في الأحوال كلّها ، فلذلك هو له صورة واحدة لا يتحول عنها مهما كانت وظيفته ، وعمله ، والعوامل فيه ولذلك تعطلت قرينة الإعراب فيه ، ولم تؤثر عليه شيئاً لتضافر قران عديدة تنبئ بالوظيفة النحوية ، فالإسناد والرتبة والصيغة وغيرها من القرائن أفضت الى الوظيفة النحوية .

نزع الخافض:

وما يمكن أن أتلّمس أثر الوظائف في اللغة ما ذكره الفراء في قوله : (( والأسنان كلّها إناث ، تقول : هذه سنٌ وتحقيرها : (سُنَيْتَة)

سمعت بعض العرب يقول لرجل : مثلٌ مَنْ أبُنُكُ ؟ فقال : سُنَيْتَة ابنك ، أي على سيّته )) ، (الفراء : 1975 ، 89) .

فيبدو لي أن نصب (سنيته) على نزع الخافض مصغرةً أبرزت تأنيتها أكثر لذلك قدرها الفراء بقوله : (على سيّته) .

تقدير مضاف محذوف :

قال الفراء : (( ودرع المرأة ذكر . الحديد أنثى ، وأما القميص فذكر . أما قول جرير :

يدعو هوازنٌ والقميصُ مفاضةٌ فوق النطاق تُشدُّ بالأزرار

فإنّما أراد بقوله: (والقميص) درع مفاضة ، كقولك قميصي جبة وردائي جبة لأنّ القميص والرداء مؤنثان )) ، (الفراء : 1975 ، 93) .

فإنه جعل القميص مذكراً وأول قول جرير على حذف مضاف ، فقوله: القميص مفاضة ، تأويله القميص درع مفاضة وجعل منه قولهم

: قميصي جبة ، وردائي جبة مع إنّ الرداء والقميص مذكوران ، ولكنّ خبرهما مؤنث ، وليس كذلك لأنّ الجبة تصحّ أن تكون ملبوساً أما مفاضةً ، فهي من صفة اللباس وليس مما يلبس ، ولذلك وقع اللبس هناك ولم يقع مع قميصي جبة .

فتقدير المضاف المحذوف أسعف في إنقاذ الإشكال الذي وقع فيه جرير في تأنيث المذكر وهو قوله : (قميص مفاضة) فمفاضة خبر

عن القميص بقرينة الإسناد المعنوية وقرينة الصيغة والربط والإعراب والعلامة وكون الجملة هذه قد وقعت حالاً ملابسة من الضمير في (يدعو) ، ولكن المطابقة معدومة ( فالقميص ) مذكر و(مفاضة) مؤنثة ، فلا بدّ من التأويل والتقدير لمضاف محذوف ينفذ الموقف وهذا

التقدير تتطلبه قرينة التضام بين أحد المتضامين الظاهر مع المقدر ، (مجدوب : 1998 ، 270) .

أقول : ولعل السياق العام ودلالة البيت الكلية والمقام هو الذي فرض تأويل هذا المضاف المقدر ، إذ معنى البيت أنّه يدعو هوازن : أي

يقول : يا لهوازن ، وهذه دعوة حرب فلا بدّ أن يكون اللبوس حديدا وإن سماها تسمية مما يعتاد لبسه في السلم فضلاً عن ذلك إنّه جعل هذا

اللبوس فوق النطاق مما يدل على أنه درع ((لأنّ اللبوس إذا نويت به درع الحديد خاصة أتتت ، فإذا كان اسماً عاماً للباس ذُكرت )) ، (الفراء : 1975 ، 93) ، والشاعر كان يعي ذلك جيداً ويعني ما يقول ثقة بفهم المتلقي ومستعيناً بالمعنى العام وقرائن الأحوال .

ومثله ما قاله الفراء في حديثه عن البيت الشعري :

لقد عاجلّنتي بالسباب وثوبها جديداً ومن أثوابها المسكُ تنفُحُ

((فإنّ المسك مذكر ، ولكنه ذهب به إلى ريح المسك لا المسك ، وقد يقال إن المسك يؤنث ، وليس تأنيثه إلا إرادة ريحه)) ، ( الفراء : 1975 ، 98 ) ، فالمسك في قول الشاعر كأنه مؤنث لأنه مسند إليه فعل للمؤنث ، فحدث خلل في قرينة المطابقة اللفظية ، فالمسك مسند إليه (مبتدأ) وجملة (تنفح) هي الخبر .

فقرينة الإسناد المعنوية موجودة وهي متضافرة مع قرينة الصيغة إذ إن (المسك) اسم مسند إليه فعل وهو موصوف وهو عماد الكلام ومخبر عنه يحتاج إلى ما يتم معناه وهو الخبر بعده الذي جاء جملة ، فلا بدّ أن تحتوي هذه الجملة على رابط يربطها بالمبتدأ وهذا الرابط يجب أن يطابق المبتدأ عند النحاة (الخصري: 2011، 1/1، 20) ، فحصل الخلل في الربط والمطابقة وهما قرينتان لفظيتان يتضافران مع الإسناد من أجل إبراز الوظيفة النحوية .

فلما حصل الخلل ولم تسعف هاتان القرينتان بل على العكس فهما قد يتضاربان مع الإسناد ويعطلانه ، فلجأ الفراء إلى ما يحسم به قرينة الربط والمطابقة فقال : إن المراد ريح المسك ، أي: يكون التقدير: ومن أثوابها ريح المسك تنفح ، فجعل المبتدأ مؤنثاً ليصح الإسناد وتحصل المطابقة والربط بالضمير المماثل ولا توجد حيلة غير هذه إذ لا سبيل إلى تذكير الفعل (تنفح) ، لأنه لا توجد رواية أخرى للبيت ، فلا نستطيع القول (بنفح) لتحصل المطابقة. ومنهم من ذهب إلى جواز تذكير المسك وتأنيثه لتسلم المطابقة ويصح الإسناد ، ( الفراء : 1975، 97 الهامش رقم 8) .

والملاحظ أن الفراء حين قدر (ريح) مضافة إلى المسند قد تغيّر الإسناد فصار الإسناد إلى الريح وليس إلى المسك وإن كانت هي من لوازمها .

ومثله قول الفراء في حديثه عن الرياح ، إذ قال : (( والرياح كلّها إناث. قال : أنشدني بعض بني أسد :

كم من جرابٍ عظيم جنتَ تحمُّهُ ودهنةٍ ريحُها يغطي على النَّفْلِ

قال : أنشدني عدة من بني أسد كلّهم يقول (يغطي) فيذكرونه ، وكأنهم اجترأوا على ذلك ، إذ كانت (الريح) ليس فيها هاء ، وربّما ذهب بالريح إلى الأرج والنّشر )) ، (الفراء : 1975 ، 97)،

فإذا كان الفراء قد خرج من إشكال تأنيث المسك بتقدير (ريح المسك)، فكيف بمن يذكر لفظة (ريح) ، كما في قول الشاعر أعلاه : (ريحتها يغطي) ، فجعل ذلك اجترأ من الرواة على تذكير الريح ، لأنه ليس فيه علامة التأنيث ، أو أنهم أرادوا به معنى الأرج والنّشر ، لأنّهما مذكران والتقدير : ودهنة نشرها يغطي على النَّفْلِ، ليصحّ البيت والرواية والتأويل للبيت السابق في تأنيث المسك ، وليستقيم الإسناد وتحصل المطابقة بين المسند إليه (ريحتها) مع جملة المسند (يغطي) ، فتؤوّل بالنشر من أجل صحة الإسناد ودفع اللبس الذي ورد في إجماع عدة من بني أسد ، وهو ما يسمى بكثرة المسموع في الاستعمال اللغوي ، (ينظر : الكندي : 2007 ، 39) .

الظروف :

ذكر الفراء أنّ (( العشيّة) أنثى فإذا أبهمت العشيّ ذكرته ، وقد يكون جمع عشيّة)) ، (الفراء : 1975 ، 101) .

والملاحظ هنا أنّ عشيةً ظرف من الظروف قد تكون محدودة وقد تكون مبهمّة ، فإذا كانت محدودة بوقت عشيةً بعينها ، فهي مؤنثة عند الفراء ، وإن أردت بها وقتاً مطلقاً مبهماً غير محدد فهي مذكرة (عشيّة) ، فالعبرة في قصد المتكلم ونيتّه ، وإن كان في لسان العرب أنّ العشي والعشية يستعمل في الخاص والمبهم على السواء ، (ابن منظور : 2003 ، مادة عشا) .

ويترتب على هذا أنّ (عشيّة) ممنوعة من الصرف إذا قصدت عشيةً بعينها ، أمّا (عشي) فهو مذكرة مصروف إذا أبهم ، وقد ورد في القرآن الكريم مصروفاً : (( ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيّاً )) (سورة مريم : 11) .

النعته :

أشار الفراء إليه في حديثه عن حروف المعجم ، حين جعلها كلّها إنثاءً ثم أجاز تذكرها في الشعر على قلّة ، ( الفراء : 1975 ، 111) كقول الشاعر :

تخطّ لأمّ ألفٍ موصولٍ والزاي والرّاء أيّما تهليل

قال : (( ولم يقل : (موصولة) فجعل (الألف) ذكراً ؛ لأن الموصول من نعته )) ( الفراء : 1975 ، 112) ، فدأنا على تذكر (ألف) كون (موصول) بعده مذكرةً وهو نعت له ، والنعت لا بدّ أن يطابق المنعوت في إعرابه وتأنيته أو تكثيره وتعريفه أو تنكيره وإفراده أو جمعه أو تثنيته .

الاختصاص بعد العموم أو التكرار :

قوله في تحليل بيت الشاعر :

وسودّ ماء المريد فاها فلونهُ كَلون النُّور وهي أدماء سارها

قال الفراء : (( (والسار) ليس بمؤنث ، وإن كان قبله (أدماء) وإنما جعل (الأدماء) من نعته ، ثم خصّ به بعد ذلك سائرها ، كما تقول : هي حمراء رأسها وسائرها ، أردت التكرار على السائر)) ، ( الفراء : 1975 ، 114)

فالملاحظ أن الفراء لم يرتض أن ينعته المؤنث بمذكر إلا بتأويل ، وتأويله لذلك أن الشاعر أراد أن يجعل (( أدماء) نعته (هي) ، ثم خصّ السائر وهو مذكرةً فكأنه قال : هي أدماء فلما تمّ الوصف والنعته لها خصّ السائر بالأدمة ، لأنّه قد ذكر فاها قبل ذلك ، وأنّه أسود ، ففهما أسود ، ولكن سائرها آدم ، فأدماء من نعته هي كلّها ، ثم خصّ السائر ، ولو كان سائرنا نعته لما قبله لقال : هي آدم سارها ، ولكنه وصف لها كلّها مع اختصاص السائر ، (ينظر : الفراء ، 114) ، فكأنه قال : ففهما أسود وهي أدماء .... سائرنا ، كأنه استدرج وأخرج الفم من وصفها كلّها الموصوف بالأدمة فقال : سائرنا ، ليكرر السائر مع إخراج الفم ، وهذا يعدّ نسخاً للوظيفة النحوية ، إذ في تأويله تقييد مخصوص بعينه لإنشاء معاني نحوية بعينها بحسب ما تقتضيه الأحوال والمقامات ، وغالباً ما يكون عامل التجوز هو الحذف ، (ينظر: الصافي : 2008 ، 68).

وكذلك قول الفراء في تأويل قوله تعالى :

(( فَعَمُوا وَصَمُوا ثم تاب الله عليهم ثم عَمُوا وَصَمُوا كثيرٌ منهم)) ، (المائدة / 71) ، إذ قال : (( أراد ، والله أعلم : عموا وصموا ثم خصّ به الكثير بفعل مضمراً)) ، ( الفراء : 1975 ، 114-115) ، ويبدو لي أن تقديره : عمي وصمّ كثير منهم بفعلين جديدين ، فيما جعله الزمخشري خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: أولئك كثير منهم ، (ينظر : الزمخشري : 2006 ، 509/1)

وفي هذا التأويل ما يُشعر أنّه جعل هذا التركيب من باب الحمل على المعنى وليس من باب التنازع أو لغة أكلوني البراغيث فالشائع لدى النحاة أنّ هذه الآية على هذه اللغة وفيها تأويلات كثيرة ( ينظر : النحاس : 277/1) ، و (وينظر : القيسي : 2009 ، 151) .

الأول : أن الواو علامة جمع والفاعل كثير .

الثاني : أن الفاعل الواو وكثير بدل .

الثالث : الفاعل الواو والجملة خبر مقدم وكثير مبتدأ مؤخر .

الرابع : كثير خبر لمبتدأ محذوف تقديره العمي .

ولكن الذي يدقق في قول الفراء يلاحظ أنه يخرج هذه الآية من هذه الدائرة إلى متأول قريب المأخذ والمعنى والسياق ويخرج النص من المأزق اللغوي الذي فيه ، إذ يرى أن عموا وضموا معطوف على عموا وضموا الأولى والتقدير : ((عموا وضموا ثم تاب عليهم ثم عموا وضموا ، عمي وضمّ كثير منهم )) ، فيكون كثير فاعلا بفعل مقدر .

إذ انتقل النظر إلى أنهم ليس كلهم عموا وضموا ، فقال : كثير منهم ، والتقدير : عمي وضمّ كثير منهم ، هذا ما يُبنى عنه قوله : (بفعل مضمراً) ، (الفراء : 1975 ، 115 ) .

وقريب من هذا قول الأخفش ، إذ يرى أنه ((أخبر عن قوم أنهم عموا وضموا، ثم فسّر كم صنع ذلك منهم كما تقول ( رأيتُ قومك ثلثيهم ... وإن شئت جعلت الفعل للأخر فجعلته على الذين يقولون (أكلوني البراغيث )))) ، (الأخفش : 2002 ، 172) ، وجعل الزمخشري (كثير) بدلا من الضمير الواو ، وأجازه على لغة أكلوني البراغيث ، كما أجاز أن يكون على تقدير مبتدأ محذوف تقديره : أولئك كثير منهم . (الزمخشري : 2006 ، 509 /1) .

الحمل على المعنى:

هو من سنن العرب (ينظر الثعالبي: 2002، 230) ، ويلجؤون إليه بوصفه مظهرا من مظاهر مرونة اللغة العربية ووجها من وجوه تمكّنها وقوتها وثرائها ، (ينظر: العنبي: 2012 ، 8) ، وقد تعرّض له الفراء وأفاد منه في تأويل الأبيات التي لا تتسجم مع ما يذهب إليه ، ولا تلائم طبيعة المسائل التي يعالجها ، من ذلك قوله : ((الشهور كلّها مذكرة إلا جُماديين ، فإنهما انثيان ، قال الشاعر :

إذا جُمادى منعت قَطْرَها زان جنابي عطنٌ مُعَصِفٌ

... فأنتت . فإذا سمعتها في شعر مذكرة ، فإنما يذهب بها إلى الشهر ويترك لفظها )) ، (الفراء : 1975 ، 104 - 105) .

فلاحظ أنه حين أصدر حكمه بتأنيث (جمادى) ترك جوازا لاستعمالها مذكرة في الشعر حصرا ، وهو إنّما أجازه لأنه محمول على معنى (شهر جمادى) ويترك لفظها لذلك .

وكذلك قوله : ((والشام ذكر ، قال الشاعر :

يقولون إنّ الشّام يقتلُ أهله فَمَنْ لِيْ إنّ لم آتِهْ بخُلُودِ

فإذا سمعته مؤنثا ، فإنما يذهب به إلى البلدة ، كما يقال : هذه ألف درهم ، يراد بها جماعة الدراهم ، والألف مذكر )) ، (الفراء : 1975 ، 105).

فالشام هنا مسند إليه فعل مذكر (يقتل) ، فلو قيل : إنّ الشام تقتل أهلها ، فإنّ هذا القول يصطدم بما قرره الفراء من ذكورية الشام ، فيحصل اللبس ، فذهب إلي إرادة البلدة ، أي : إنّ بلدة الشام تقتل أهلها ، وهذا وجه سائغ مفيد في الخروج من الاعتراض على المقررات الثابتة .

ويستعين الفراء بالحمل على المعنى ويقرّره في تعليقه على بيت الشاعر :

لَمَّا أتى خبرُ الزبيرِ تضعضعتُ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخنُوعُ

إذ تسائل الفراء كيف قال : تضعضعت ، والسور مذكّر ؟ ثم يجيب على هذا التساؤل : ((قلت : إنّ السور هو المدينة ، وإذا أضفت شيئا إلى شيء ومعناها متفق فربما ذهب الشاعر بالأول إلى الثاني ، وإن كان الثاني جمعا أو واحدا أو مؤنثا أو مذكرا أخرج الفعل على عدد المخفوض ، ولم ينظر إلى الخافض وإن كان الشعر لا يقوم إلا بأن يجعل الفعل للأخير )) ، (الفراء : 1975 ، 112) .

إذ جعل السور هو المدينة ، وجعله بعضهم جزءا منها ، وقد أثبت الفعل ، ((لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه)) ، (سيبويه 2006 ، 51/1 ، 197/1) .

ومثله قوله على بيت الشاعر :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدرُ القناة من الدم.

قال الفراء : ((قال شرقت والصدر ذكر ، لأن صدر القناة قناة ، فذهب بالتأنيث إلى القناة )) ، (الفراء : 1975 ، 113)

وقال السيوطي : (( فإن شئت قلت أنت لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت إن صدر القناة قناة )) ، (السيوطي : 2007 ، 197/1) .

إلا أن الفراء أوجب ذكر المضاف صراحة وليس ضميره ، أما ما كُتبي عنه بالضمير فلا يجوز عنده لأنه (( لم يجز له أن يقول : (شرقت صدرها) إذا كتبي عنها ، وكذلك فافعل بكل ما كتبت عنه ، وإنما منعهم من استجازته إذا كتبا عنه ، لأن المكتبي لا يفرد ممّا قبله ، فيتوهم بالأول أنه قد سقط ، واعتمد على أن الثاني ظاهر ، إلا أن العرب تقول : ( لك نصف وربغ الدرهم ) ، ولا يقولون : ( لك نصف وربغهُ) للكناية )) ، (الفراء : 1975 ، 115) .

إذ شرط الحمل على المعنى أن يكون المضاف إليه ظاهراً بيّناً ، ولا يصح الكناية عنه بالضمير ، لأنه لا يصح حذف المضاف والاستغناء بالمضاف إليه إذا كان ضميراً لإبهامه ، إذ لا يصح إفراده مما قبله . (ينظر : السامرائي : د . ت ، 99) .  
ومثله ما قاله على قول الشاعر :

أيا عرو لا يبعد فكل ابن حرة ستدعوه داعي موة فيجيب

قال : ((لأنّ داعي الموة) في مجاز العربية (موة)) ، (الفراء : 1975 ، 113) ، والمجاز هو ((الاتساع في الكلام من أجل الإيجاز والاختصار )) ، (سيبويه : 2006 ، 211/1) ، فيحمل على المعنى وليس على اللفظ ، وهذا الحمل على المعنى غاية التسامح في المطابقة ، فيتساهل بتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، (ينظر : الرئيس : 2016 ، 283) ، وهذا التسامح هو الذي دعا إليه دعاة التيسير في النحو العربي من المحدثين منتقدين ذهاب النحويين إلى التصنع في القواعد التي تشكل النحو المصطنع ، فيرون في مثل هذه المسألة أن الفاعل الحقيقي الذي قصده المتكلم هو (موة) ، أما الفاعل النحوي فهو (داعي) ، (ينظر : السامرائي : د . ت ، 100) ، وعزوا ذلك إلى نقص الاستقراء وقتلته ، وأوجبوا على النحويين أن يأخذوا أمثلتهم من التنزيل العزيز ، كما في قوله تعالى : ((وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد )) ، (سورة ق / 21) ، إذ يرون أن الفعل يجب أن يرجع إلى من هو أحق بالفاعلية في المعنى وهو (نفس) ، لا (كل) ، (ينظر : السامرائي : د . ت ، 100) .

وهذا ما تبناه الفراء وهو يمثل المنهج الكوفي في التعامل مع المسائل النحوية واللغوية التي تعد أكثر واقعية من النحو البصري المعياري .

الخاتمة :

من خلال المسير مع الفراء وكتابه المذكر والمؤنث تبين لنا :

- 1- أن الفراء كان يستعين ببعض التوجيهات النحوية في الكشف عن المعاني اللغوية وتأكيدها .
- 2- أن الفراء من أبرز نحاة الكوفة ويتضح ذلك من خلال آرائه ومصطلحاته التي عدت مصطلحات النحو الكوفي فيما بعد .
- 3- إن للتوجيه النحوي أثر واضح في تأكيد الدلالات اللغوية لأن معاني الأبنية والمفردات يحددها السياق العام الذي يركز على المعنى النحوي في كثير من الأحيان .
- 4- مثل هذه الدراسات التي تكشف تعالق التخصصات النحوية واللغوية والدلالية ضرورية ومن هنا أدعو الباحثين للكشف عن هذه الدراسات التي تجتمع كلها لتحديد المعنى الدلالي العام وحتى المعنى التداولي .
- 5- يتكأ الفراء كثيراً على السياق اللغوي العام مستعينا بالدلالة العامة للتراكيب والجمل وتعالقها مع المعاني الصرفية في إيضاح وتصويب المطالب الصرفية الدقيقة .

- 6- كُشِّفَ من خلال البحث أنّ القرائن اللفظية والمعنوية إذا تضافرت في إبراز الوظيفة النحوية ، فإنها لم تفلح ولم ينجح التركيب ما لم تتعاقد معها القرائن الصرفية التي قد تنسف هذه القرائن مجتمعة وتترك خلافاً في التركيب لا يمكن تلافيه ، أو يتم تغييرها ومراعاتها لتتماشى مع القرائن الأخرى .
- 7- قرينة الربط كانت أكثر القرائن اللفظية حضوراً في البحث ، فهي عصية على الانصياع والتضافر مع القرائن الأخرى المنبئة عن الوظيفة النحوية المؤيدة للمسائل الصرفية ما لم يتم مراعاتها سلفاً ، ولهذا فهي تعد العماد في صحة الرواية وتعددها للأبيات الشعرية التي هي محور الدراسة .

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ابن منظور : لسان العرب ، للأمام العلامة ابن منظور ، دار الحديث - القاهرة 2003 .
- الأخفش : معاني القرآن ، تأليف أبي الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى 2002 .
- الحمصي : من نحو المباني إلى نحو المعاني ، بحث في الجملة وأركانها ، الدكتور محمد طاهر ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2003 .
- الرئيس : ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية ، د. سناء ناهض ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق 2016 .
- الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد بن مرتضى ، تحقيق علي هلال ، مطبعة الكويت ، الطبعة الثانية 1972 م .
- الزمخشري : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام محمود بن عمر (ت 528هـ) ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى 2006 .
- السامرائي : الجملة العربية والمعنى ، الدكتور فاضل صالح ، دار الفكر - عمان ، الطبعة الثانية 2009 .
- السامرائي : النحو العربي نقد وبناء ، تأليف الدكتور إبراهيم ، دار الصادق ، بيروت - لبنان (د.ت).
- سيبويه : كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة 2006 .
- السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن بكر ، وضع حواشيه غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية 2007 .
- الصافي : نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية في الجملة العربية ، تأليف د. خديجة محمد ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى 2008 .
- عيد : أصول النحو العربي ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، الطبعة السادسة 1997 .

- الفراء : المذكر والمؤنث لأبي زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ) ، تحقيق د. رمضان عبد التّواب ، مكتبة التراث بالقاهرة 1975 .
- قدّور : مبادئ اللسانيات ، د. أحمد محمد ،الدار العلمية ، بيروت - لبنان ، 2011 .
- القيسي : مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) تحقيق محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2009 .
- الكلابي : التعليل النحوي في درس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سلمان بن مهنا ، دار الميسرة ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية 2009 .
- مجدوب : المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، الدكتور عز الدين مجدوب ، دار محمد علي الحامي ، سوسة - تونس ، الطبعة الأولى 1998 .
- النحاس : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ) وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية 2004 .
- نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، د. محمود أحمد ، دار النهضة العربية - بيروت 1988 .

Sources and references :

- Alquran alkarim .
- Ibn Manzur : Lisan al-Arab, by the scholar Ibn Manzoor, Dar al-Hadith- Cairo 2003.
- Al-Akhfash: Meanings of the Qur'an, written by Abu Al-Hasan Saeed bin Masada (d. 215 AH), investigated by Ibrahim Shams Al-Din, Dar Al- Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, first edition 2002.
- Al-Homsi: From towards buildings to towards meanings, research on the sentence and its pillars, Dr. Muhammad Taher, Dar Saad Al-Din for printing, publishing and distribution, first edition 2003.
- Al-Rayyes: The phenomena of breadth and its impact on controlling the grammatical rule, d. Sana Nahed, Publications of the Syrian General Book Organization - Damascus 2016.
- Al-Zubaidi: The Crown of the Bride is one of the jewels of the dictionary, by Sayyid Muhammad bin Murtada, investigated by Ali Hilali, Kuwait Press, second edition, 1972 AD .
- Al-Zamakhshari: Uncovering the Realities of the Mysteries of Revelation and the Eyes of Gossip in the Faces of Interpretation, by Imam Mahmood. Ibn Omar (d. 528 AH) Regulating and Documenting Abi Abdullah Al-Dani, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, first edition 2006.
- Al-Samarrai: The Arabic Sentence and Meaning, Dr. Fadel Saleh, Dar Al-Fikr - Amman, second edition 2009.
- Al-Samarrai: Arabic grammar, criticism and construction, authored by Dr. Ibrahim, Dar Al-Sadiq, Beirut - Lebanon (d.T).
- Sibawayh: The Sibawayh Book, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, investigated by Abdel Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library in Cairo, fourth edition 2006.

- Al-Suyuti: The Similarities and Parallels in Grammar, authored by Imam Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Bakr, footnotes by Gharid Sheikh, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, second edition 2007.
- Al-Safi: Transcription of grammatical functions in the Arabic sentence in the Arabic sentence, authored by Dr. Khadija Muhammad, Dar Al Salam for printing, publishing, distribution and translation, Cairo - Egypt, first edition 2008.
- Eid: The Origins of Arabic Grammar, Dr. Muhammad Eid, The World of Books, Sixth Edition, 1997.
- Fur:masculine and feminine by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad (d. 207 AH), achieved by Dr. Ramadan Abdel-Tawab, Al-Turath Library, Cairo, 1975.
- Kaddour: Principles of Linguistics, Dr. Ahmed Muhammad, Scientific House, Beirut - Lebanon, 2011.
- Al-Qaisi: The Problem of Expressing the Qur'an by Abu Muhammad Makki bin Abi Talib al-Qaisi (d. 437 AH) investigated by Muhammad Othman, Library of Religious Culture, Cairo, first edition 2009.
- Al-Kalabi: Grammatical Reasoning in the Ancient and Modern Linguistic Lesson, Khalid bin Salman bin Muhanna, Dar Al-Maysara, Amman - Jordan, second edition 2009.
- Majdoub: The Arabic Grammar Approach, a New Linguistic Reading, Dr. Ezz El-Din Majdoub, Dar Muhammad Ali El-Hami, Sousse - Tunisia, first edition 1998.
- Al-Nahhas: The Interpretation of the Qur'an, by Abu Jaafar Al-Nahhas (d. 338 AH), his footnotes were added and Abdel Moneim Khalil Ibrahim commented on it, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, second edition 2004. Nahla: An Introduction to the Study of the Arabic Sentence, Dr. Mahmoud Ahmed, Arab Renaissance House, Beirut, 1988.